

إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي Contributions of the board of directors to activating accounting disclosure

كانم صليحة¹، عيادي عبد القادر²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية

تاريخ الاستلام: 2021/11/12 تاريخ القبول: 2022/03/12 تاريخ النشر: 2022/06/29

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مجلس الإدارة وما يتعلق بالنظريات المفسرة لعمله، ومن ثم إبراز مساهمة مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي من خلال دراسة الأثر بين مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي، وكذا بيان دور مسؤولياته خاصة المسؤولية المتعلقة بالتقرير السنوي للمؤسسة وكذلك المسؤولية المرتبطة بنشر قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتيجة.

توصلت هذه الدراسة بأن مجلس الإدارة يساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال مسؤولياته المالية ومناقشة القوائم المالية قبل اعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك القوائم.

كلمات مفتاحية: مجلس الإدارة، نظريات مجلس الإدارة، الإفصاح المحاسبي.

تصنيفات JEL : G34 G38 M410

Abstract: This study aims to identify the board of directors and what is related to the theories that explain its work, and then highlight the contribution of the board of directors to activating accounting disclosure through studying the impact between the board of directors and accounting disclosure, as well as clarifying the role of its responsibilities, especially the responsibility related to the institution's annual report as well as the responsibility associated with publishing the budget list and a list of score calculations.

This study found that the board of directors contributes to improving accounting disclosure through its financial responsibilities and discussing the financial statements before their approval, which increases the credibility and fairness of those lists.

Keywords: Board of Directors, board of directors theories, Accounting Disclosure.

JEL Classification Codes: G34, G38, M410

¹ المرسل: كانم صليحة، الإيميل: s.kanem@univ-chlef.dz

لقد تزايد اهتمام الفكر المحاسبي بالقواعد والمبادئ المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، حيث تعتبر الوسيلة التي بموجبها يتم إبلاغ الأطراف سواء كانوا داخليين أو خارجيين بالحصيلة السنوية لنشاط الشركة وأدائها المالي، وحتى تكون لهذه القوائم دلالة ومنفعة يجب أن تكون شاملة ومفهومة وموحدة وتلبي الغرض الذي أعدت من أجله.

يؤدي مجلس الإدارة دور كبير في تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال المسؤوليات والمهام الموكلة إليه، إذا استوجب عليه أن يكون عضو نشط وفعال داخل الشركة، إضافة إلى تمتعه بمواصفات النزاهة والاستقلالية في عمله، أي أنه كلما كان مجلس الإدارة قوي وفعال كلما كان الإفصاح مفعلاً، وبالتالي فإن نشر للمعلومات يكون بصورة تتمتع بالصدقة والشفافية ومعبرة عن الوضع الحقيقي للشركة.

الإشكالية:

كيف يمكن أن يساهم مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن التطرق إلى التساؤلات التالية :

✓ فيما تتمثل أهم النظريات المفسرة لعمل دور مجلس الإدارة؟

✓ دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي ؟

فرضيات الدراسة

✓ تتمثل أهم النظريات المفسرة لعمل دور مجلس الإدارة في ثلاث نظريات أساسية. نظرية

الوكالة، نظرية الإشراف ونظرية تبعية الموارد.

✓ لتفعيل الإفصاح المحاسبي وجب على مجلس الإدارة تدعيم الإفصاح الإلكتروني، التطبيق

الفعال لمبادئ الحوكمة، الالتزام بالتطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

أهداف الدراسة

✓ محاولة التعرف على مجلس الإدارة وأهم النظريات المفسرة لعمله.

✓ إبراز دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي من قبل المنظمات الدولية خاصة في الدول المتقدمة حيث يتطلب التعامل في الأسواق المالية تقديم ونشر المعلومات بين المستثمرين، ويشكل مجلس الإدارة محورا أساسيا في المساهمة في تفعيل الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية، وذلك من خلال عملية الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أداة الوصف والتحليل، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على الخطة التالية:

المحور الأول: النظريات المفسرة لعمل دور مجلس الإدارة

المحور الثاني: المفهوم الحديث للإفصاح المحاسبي

المحور الثالث: دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي

2. النظريات المفسرة لعمل دور مجلس الإدارة

نتطرق من خلال هذا المحور إلى بعض المفاهيم المتعلقة بمجلس الإدارة، وكذا أهم تصنيفات لأعضائه، بالإضافة إلى التطرق لأهم النظريات المفسرة لعمله.

1.2 تعريف مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه

2.1.2 تعريف مجلس الإدارة: أعطيت عدة تعاريف لمجلس الإدارة إلا أنه عموماً يمثل الإدارة العليا المسؤولة عن وضع إستراتيجيات المؤسسة وتحقيق نتائج أعمالها، وعادة ما يتكون من أعضاء من داخل المؤسسة وأعضاء من خارجها، ونظراً لوجوده في القمة فبإمكان أعضائه مراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها تتماشى مع اهتمامات مصالح حملة الأسهم. (كمال وسعود، 2016، صفحة 236) يعرف كذلك بأنه عبارة عن آلية تحكم ربط مصالح المديرين التنفيذيين ومصالح المساهمين. (Vigliano، 2007، صفحة 21)

مجلس الإدارة هو السلطة الأعلى في الشركة الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم، ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية، لأنه يمثل قمة إطار حوكمة الشركات، فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية وسلطة إتخاذ القرار، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً بصفة جماعية عن رفع مستوى النجاح في الشركة والقيادة والتوجيه لشؤون الشركة. (جوده، 2008، صفحة 41)

2.2 تصنيف أعضاء مجلس الإدارة

1.2.2 العضو التنفيذي: Executive Director

العضو التنفيذي هو العضو الذي يشغل منصب تنفيذي بالشركة، ومن أمثله المدير التنفيذي للشركة أو العضو المنتدب ورؤساء القطاعات بالشركة مثل رئيس القطاع المالي، وترجع أهمية وجود الأعضاء التنفيذيين بمجلس الإدارة لما لهم من دراية كاملة بالشركة وبالمشاكل والمخاطر التي تواجهها وبالفرص الاستثمارية التي يمكن للشركة الدخول فيها، ووجودهم مع باقي الأعضاء يمثل

إضافة لفعالية الأداء، مع مراعاة أن نسبة تمثيل الأعضاء التنفيذيين بالمجلس يجب أن لا تتعدى الثلث.

2.2.2 العضو غير التنفيذي Non- executive Director:

العضو غير التنفيذي هو العضو الذي لا يشغل منصب تنفيذي بالشركة، ولا يكون متفرغاً لإدارة الشركة أو لا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها. ويجب أن نلاحظ أن العضو غير التنفيذي عن طريق علاقته بالشركة يمكن أن يكون عضو مستقل أو غير مستقل. (سليمان، 2008، صفحة 37، 38)

3.2.2 العضو المستقل Independent Directors

هو عضو المجلس الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، وبالتالي يجب أن لا يتناقض مع استقلاليته من خلال كونه من كبار التنفيذيين خلال السنتين الماضيتين في الشركة، أو أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مع كبار التنفيذيين في الشركة، أو يملك حصة سيطرة في الشركة، أو أن يكون موظفاً خلال السنتين السابقتين لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة بالشركة كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين. (عيادي، 2013/2014)

3.2 دور مجلس الإدارة حسب نظرية الوكالة

نظرية الوكالة: ظهرت نظرية الوكالة نتيجة كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها و انفصال الملكية عن الإدارة حيث أصبحت هناك علاقات وكالة متعددة في المؤسسة من بينها: علاقة الوكالة بين الملاك والإدارة، علاقة الوكالة بين المساهمين والدائنين، علاقة وكالة أخرى. يعود ظهور النظرية أولاً للأمريكيين Berls & means سنة 1932، الذين لاحظوا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة. (نسيمة ومخفي، 2018، صفحة 4)

تعتبر نظرية الوكالة مجلس الإدارة كآلية وجهاز يمكنه إدارة العلاقة التي تجمع بين المساهم والمسير والتمتيز بتضارب المصالح داخل الشركات ذات الأسهم أين يكون رأس المال متبعثراً بين العديد من المساهمين والذي يمكن أن يبلغ عددهم الآلاف مع وجود فصل الملكية عن الإدارة في هذا النوع من الشركات وأيضاً مع عدم قدرة المساهمين على ممارسة وفرض رقابة ذات فعالية على أعمال الإدارة التنفيذية، وفي وجود هذا الإشكال فإن مجلس الإدارة سوف يعمل على تحفيز المسيرين من خلال نظام فعال من الحوافز والتعويضات والمكافآت أو من خلال الإضطرار إلى عزل المسيرين المتقاعسين على أداء مهامهم كما ينبغي. (الدين ب.، 2019، صفحة 221)

حسب هذه النظرية فإن دور الأساسي لمجلس الإدارة يتمثل في الدور الرقابي، من خلال الرقابة الفعالة على المسير والمساهمة في إنضباطه وذلك من خلال تحديد كل أنواع السلوكيات الإتهامية، كما يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة الناجمة عن تناظر المعلومات.

4.2 دور مجلس الإدارة حسب نظرية الإشراف

نظرية الإشراف: تم تأسيس هذه النظرية على يد الباحث Donaldson سنة 1990 على فرضية توافق وترابط المصالح بين المسيرين والمساهمين وذلك على عكس ما تعتمد وتفترضه نظرية الوكالة من إختلاف المنافع والأهداف بين المساهمين والمسيرين، حيث أنه يتم النظر إلى المسيرين من خلال نظرية الإشراف على أنهم مقتصدون جيدون يسعون جاهدين للقيام بالأعمال المسندة إليهم بكل جدية بغية تحصيل جملة من المنافع سواء كانت مادية أو معنوية كالحصول على تقدير من طرف رؤسائهم. حسب هذه النظرية فإن دور الأساسي لمجلس الإدارة يتمثل في الدور الإستراتيجي وتقديم الإستشارة التي تكون ذات أهمية كبيرة في تحديد نجاح المؤسسة وبناء الإستراتيجية، بحيث أن العمل الإستراتيجي لا بد له من أسس ومقومات تدعمه للوصول إلى الفعالية والمثالية، وهذا هو ما تعمل نظرية الإشراف بغية تحقيقه وذلك من خلال تقديم مجلس الإدارة للخدمات والإستشارة وهنا يتوضح الدور الأساسي لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين لما لهم من خبرة واسعة بعمل المؤسسة وتسييرها، فهم يعتبرون الأعضاء الأساسيين في بناء إستراتيجية على غير الأعضاء المستقلين فإنهم لا يمتلكون حجم المعلومات التي يمتلكها غيرهم من الأعضاء التنفيذيين عن المؤسسة.

لقد جاءت نظرية الإشراف لتقوية وتعزيز التسيير من خلال عمل ودور مجلس الإدارة، فنظرية الإشراف تعمل على جعل مجلس الإدارة بصفته أعلى هيئة إدارية في المؤسسة كآلية لتزويد المؤسسة بمختلف الرؤى والأفكار لتكوين ورسم الإستراتيجية التي تتوافق مع تطلعات المؤسسة وأهدافها ذات المدى البعيد وذلك من خلال بعدين هامين هما تقديم مختلف الخدمات للمؤسسة بإدارة مختلف العلاقات مع مختلف الأطراف ذات الصلة وتقديم الإستشارة في ميدان العمل الإستراتيجي. (الدين ب، دور مجلس الإدارة في تفعيل نظم حوكمة الشركات، 2018، الصفحات 122-128)

5.2 دور مجلس الإدارة حسب نظرية تبعية الموارد

نظرية تبعية الموارد: لقد تم ظهور هذه النظرية سنة 1978 من طرف كلا الباحثين Jeffrey Pfeffer و Gerrard Salancik حيث تركز بشكل أساسي على محيط المؤسسة وتعتبره المحدد الأساسي للعمل الإستراتيجي، يشكل أعضاء مجلس الإدارة حسب هذه النظرية وسيلة هامة للمؤسسة بغية بناء علاقات إيجابية مع محيط المؤسسة وإكتساب والحصول على جملة من الموارد الضرورية لنجاحها، كالحصول على معلومات ذات الأهمية.

وحسب هذه النظرية فإن دور مجلس الإدارة يتمثل في كيفية جلب مختلف الموارد الحيوية للمؤسسة، حيث أن تعويضاتهم ومكافآتهم سواء المادية أو المالية مرتبطة بحجم ودرجة تزويد وجلب الموارد للمؤسسة، وهنا تظهر الأهمية الكبرى لعضو مجلس الإدارة ذو الكفاءة والعلاقات الناجحة مع أطراف بيئة الأعمال للمؤسسة وتزداد أهمية عضو مجلس الإدارة عند تأمين تزويد المؤسسة بالموارد

ذات الأهمية البالغة والدرجة كالموارد البشرية ذات التأهيل العالي والكفاءة الكبيرة. (الدين ب.، 2018، الصفحات 129-133)

وفي الأخير نستنتج بأن لمجلس الإدارة ثلاثة أدوار رئيسية وكل دور مكمل لدور الآخر، حسب النظرية، حيث أن دور مجلس الإدارة حسب نظرية الوكالة يتمثل في الدور الرقابي من خلال الرقابة الفعالة على المسير والمساهمة في إنضباطه وذلك من خلال تحديد كل أنواع السلوكيات الإنتهازية، بينما دور إستراتيجي من خلال تزويد المؤسسة بمختلف الرؤى والأفكار لتكوين ورسم الإستراتيجية التي تتوافق مع تطلعات المؤسسة وأهدافها ذات المدى البعيد، وهذا ما نصت عليه نظرية الإشراف، والدور الثالث يتمثل في الدور الخدماتي وهذا حسب نظرية تبعية الموارد من خلال في كيفية جلب مختلف الموارد الحيوية للمؤسسة.

3. المفهوم الحديث للإفصاح المحاسبي

1.3 تعريف الإفصاح المحاسبي:

بالنظر إلى فقد تعددت آراء الباحثين في تحديد تعريف واضح ودقيق لمصطلح الإفصاح المحاسبي، ومما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد إلتزاماتها. (حسين و بوطلاحة، 2012، صفحة 9)

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة إلى الجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة الإحتياجات المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة، ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية. (سحنون، 2018، صفحة 524، 525)

كما يعرف بأنه كشف وإظهار المعلومات الإقتصادية، سواء المالية أو غير المالية، الكمية أو النوعية التي توضح الوضعية المالية للشركة وأدائها. (F و Shehata، 2014، صفحة 19)

2.3 أهمية الإفصاح المحاسبي:

يؤدي الإفصاح المحاسبي دوراً فاعلاً في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تساعد متخذي القرار، وبذلك فإن أهمية الإفصاح المحاسبي تتبع من خلال الأتي: (إبراهيم، 2015، صفحة 130، 131)

✓ تساعد المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الأداء في إدارة الأموال إدارة إقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

✓ تساعد المعلومات المنبثقة من التقارير المالية إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الإستثمارية المختلفة للمؤسسة الإقتصادية.

- ✓ الإعتماد على المعلومات المحاسبية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ تساعد المعلومات المحاسبية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من إتخاذ قرارات الملائمة لأهدافهم.

3.3 مقومات الإفصاح المحاسبي:

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية:

3.3.1 تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، والمقرضون... الخ وأن أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول أن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة، لذا فإن تحديد الجهة أو الفئات المستخدمة للمعلومات تسبق تحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضا على تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، وذلك سواء من حيث المحتوى أو شكل أو صورة العرض وذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية سنتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارات وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، مما يعني أن الإيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات. (العكر، 2010، صفحة 17)

3.3.2 تحديد الغرض من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار أو اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بالاعتماد على هذه القوائم، لذلك لا بد أن يكون هناك ربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية والخاصية الأساسية من خصائص المعلومات وهو الملاءمة حيث تعد خاصية الملاءمة من أهم الخصائص التي تحكم كمية ونوعية المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم منه أجله إذ

أن ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

3.3. 3. تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

في العادة تشمل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية القوائم التالية، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات المرفقة التي تعد جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، غير أن هناك اتجاهها نحو زيادة حجم المعلومات المفصّل عنها عموماً والإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية والتركيز على المعلومات التي تحتاج درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في استخدامها ومن أمثلة هذه المعلومات أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية، إعداد تقارير مرحلية وإعداد تقارير قطاعية والتنبؤات المالية ومحاسبة الموارد البشرية.

3.3. 4. تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات :

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي: القوائم المالية الأساسية، القوائم والكشوف الملحقة، الملاحظات والإيضاحات المتممة، تقرير مدقق الحسابات، خطاب رئيس مجلس الإدارة.

3.3. 5. تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات :

تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية حيث يجب أن تصل المعلومات في الوقت المناسب، وإلا سوف تفقد أهميتها غير أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب الدقة أو إكمال المعلومات. وجرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للمؤسسة وتختار كل مؤسسة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم المؤسسات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء ميلادية أو الهجرية ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد إنتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد إنتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة منها. (عاشور، 2008، صفحة 34، 35)

4. دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

يؤدي مجلس الإدارة دوراً مهماً في تفعيل الإفصاح المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة القوائم المالية قبل اعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك القوائم، إضافة إلى ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، إضافة إلى الإهتمام بتدعيم الإفصاح الإلكتروني الذي يتم من خلال إعلان المؤسسة عبر موقعها الإلكتروني عن قوائمها المالية فور اعتمادها من مجلس الإدارة.

1.4 مسؤوليات مجلس الإدارة ودوره في تفعيل الإفصاح المحاسبي

1.1.4 مسؤولية مجلس الإدارة المتعلقة بالتقرير السنوي

يعد مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين عن تقييم الإداري، ويجب أن يقدم مجلس الإدارة تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل عام في شكل تقرير سنوي، عادة ما يتناول التقرير ذاته معالجة الحسابات السنوية للشركة والتي تم إعدادها بواسطة إدارة الشركة وتم مراجعتها بواسطة مراجعين خارجيين.

فوظيفة المجلس الأساسية هي التأكد من نزاهة العلاقة بين المراجعين والإدارة التي يتم مراجعة قوائمها المالية، والمجلس هو الذي يعين أو يوافق على تعيين المراجعين، لذا يجب مراعاة أن لا يعمل المراجعون بالقرب من الإدارة فمثل هذا القرب يمكن أن تنتج عنه في بعض الأحيان علاقات بين الطرفين قد يكون من شأنها التأثير على نزاهة عملية المراجعة، وفيما يتعلق بالجوانب التشريعية التي تحكم إعداد التقرير السنوي للشركة نصت العديد من لوائح الحوكمة بكيفية إعداد التقرير السنوي والمعلومات التي يجب أن تذكر به، على أنه يجب على الشركة أن ترفق بقوائمها المالية السنوية تقريراً من مجلس الإدارة يتضمن عرضاً لعملياته خلال السنة المالية، وجميع العوامل المؤثرة على أعمال الشركة والتي يحتاجها المستثمر ليتمكن من تقويم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي، ويجب أن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على الآتي: (سليمان، 2008، الصفحات 198 - 203)

- ✓ وصف لأنواع الأنشطة الرئيسية للشركة ومجموعتها.
- ✓ وصف الخطط وقرارات الشركة المهمة (بما في ذلك إعادة هيكلة الشركة، أو توسعة أعمالها، أو وقف عملياتها) والتوقعات المستقبلية لأعمالها وأي مخاطر تواجهها.
- ✓ وصف لسياسة الشركة في توزيع الأرباح.
- ✓ عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية، وسجل حضور كل اجتماع.
- ✓ إقرارات بما يلي: أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح، أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية.
- ✓ إذا كان تقرير المحاسب القانوني يتضمن تحفظات على القوائم المالية السنوية.
- ✓ في حالة توصية مجلس الإدارة باستبدال المحاسب القانوني قبل إنتهاء ثلاث سنوات مالية متتالية، يجب أن يحتوي التقرير على ذلك، مع بيان أسباب التوصية بالاستبدال.
- ✓ وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسية ومهامها مثل لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، مع ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدد اجتماعاتها.

2.1.4 مسؤولية مجلس الإدارة المتعلقة بنشر الميزانية وحسابات النتيجة

واجب إعداد الميزانية السنوية للشركة ونشرها، يعد مجلس الإدارة عن كل سنة مالية ميزانية للشركة وحسابات النتيجة وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية، ويوقع رئيس مجلس الإدارة الوثائق المشار إليها وتودع نسخ منها في المركز الرئيسي للشركة تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوماً على الأقل. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر في صحيفة توزع في المركز الرئيسي للشركة والميزانية وحسابات النتيجة وخالصة وافية من تقرير مجلس الإدارة، والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات وأن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى الإدارة العامة للشركة قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوماً على الأقل، كما يجب عليه الإلتزام بنشر الميزانية وتقديم خلاصة وافية للتقرير والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات في صحيفة محلية، وذلك لتمكين جمعية المساهمين وكل من له مصلحة في الرقابة والإشراف على أعمال المجلس التأكد من تعفف أعضائه عن إستغلال أموال الشركة في مصالحهم الشخصية.

إضافة إلى أنه على مجلس الإدارة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة، الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة في إجتماعها السنوي:

✓ الميزانية السنوية العامة للشركة، وحسابات النتيجة، مقارنة مع ما حققه منها في السنة المالية السابقة، والبيانات الإيضاحية لتلك الحسابات مصدقة جميعها من مدقي حسابات الشركة.

✓ خطة عمل الشركة للسنة التالية

✓ التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية. (المريض، 2016، صفحة 96، 97)

✓ يجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحسابات النتيجة وخالصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل إجتماع الجمعية العامة وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل النشر ومواعيده.

✓ التزام مجلس الإدارة بإطلاع المساهمين على تقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية بخمسة أيام على الأقل. (محمد ي.، 2016، صفحة 254)

2.4 أثر مجلس الإدارة في الإفصاح المحاسبي

من خلال التقارير المالية يتضح لمختلف الأطراف التي يهملها أمر الشركة العوامل المؤثرة عليها من الناحية المالية والاستثمارية والتمويلية، وذلك من خلال الإفصاح والشفافية التي تعتبران من أهم مبادئ حوكمة الشركات التي يجب على مجلس الإدارة الإهتمام بها، حيث نجد أن حوكمة الشركات في إرشادات مبدأ السادس الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة ركزت على أنه يجب على المجلس ضمان نزاهة حسابات المؤسسة ونظم إعداد قوائمها المالية وتوفير الاستقلالية للمراجع الخارجي، مع ضمان

وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون، وأن يقوم مجلس الإدارة بتكليف من يراه مناسباً لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساساً للتقارير المالية وأن يحتفظ المجلس بالمسؤولية النهائية لضمان نزاهة التقارير المالية، ويتجلى هذا من خلال مسؤولية مجلس الإدارة عن مصداقية وعدالة القوائم المالية قبل الإفصاح عنها من خلال ما يلي:

- ✓ مراعاة التزام مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها.
- ✓ توفير الدعم والحماية الكاملة لكل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي، وتوفير السبل اللازمة لتسهيل اتصال تلك الجهات الرقابية بالمجلس.
- ✓ العمل على إيجاد تمثيل مناسب في مجلس الإدارة للأعضاء المستقلين وغير المرتبطين بأي مصلحة أو منفعة مالية مع الشركة، وإعطائهم الصلاحيات اللازمة والكافية لمراقبة أداء الشركة المالي والإداري والأخلاقي.
- ✓ إصدار تشريعات بعقوبات وجزاءات مشددة على كل من يثبت تورطه من أعضاء مجلس الإدارة في أي مخالفات مالية أو إدارية أو تعتمد تقديم معلومات مضللة وخاطئة للمساهمين أو غيرهم من أصحاب المصالح.
- ✓ إلزام مجلس الإدارة بإقراره عن مسؤولياته في إيجاد نظام للرقابة الداخلية وتوقيع رئيسه على التقارير المالية السنوية والثلاثية بما يفيد ذلك.

تحفيز مجلس الإدارة على مناقشة الأمور والمواضيع الأخلاقية وتطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها (سفير، 2015، صفحة 145، 146)

5. متطلبات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي

يمكن أن يفعل الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات من خلال اعتماد مجلس الإدارة على ما يلي:

1.5 التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العلمي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموعة المستثمرين، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، لا بد من أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

2.5 تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، فالإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا منها توفير معلومات في الوقت المناسب، تحقيق إمكانية التحديث الفوري، إضافة إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات. (أميرة، 2018، صفحة 13)

3.5 التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة:

حوكمة الشركات تقوم على مجموعة من المبادئ التي تمثل دعائم أساسية لها، ونظراً لأهميتها حرصت العديد من المؤسسات الدولية على وضع مبادئ لها يتم الالتزام بها وانتهاجها، وعلى هذا يتطلب من مجلس إدارة الشركة الالتزام بتطبيق هذه المبادئ بشكل فعال لما لها من أثر إيجابي على دعم وتفعيل الإفصاح.

4.5 الالتزام بالتطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية:

يهدف تفعيل الإفصاح المحاسبي وجعل القوائم المالية للشركات تلي احتياجات مستخدميها، وبغية الحد من صعوبة قراءتها وفهمها يعمل مجلس إدارة الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة تلك التي لها علاقة بالإفصاح المحاسبي.

6. خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن لمجلس الإدارة دور كبير في المساهمة في تحسين الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال مسؤولياته المالية ومناقشة القوائم المالية قبل اعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك القوائم، إضافة إلى ضمان نزاهة حسابات الشركة، وحسن الرقابة عليها، ولتفعيل هذا الدور أكثر تطلب قيام مجلس الإدارة بزيادة الإهتمام ببعض الإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك، التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي، تدعيم الإفصاح الإلكتروني، التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة، الالتزام بالتطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

- النتائج

- إن إلتزام أعضاء مجلس الإدارة بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تحسين الإفصاح المحاسبي، وبالتالي بعث الثقة للمساهمين في الشركة.
- من بين المهام الأساسية لأعضاء مجلس الإدارة التأكد من سلامة التقارير المالية والمصادقة عليها.
- من بين العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي نجد مجلس الإدارة إذ لا بد له أن يسهر على تقديم المعلومات في أصدق صورة وبحجم كافي وبذلك فإن تكوين مجلس الإدارة يعتبر عامل

- مهم لأنه سوف ينعكس بشكل غير مباشر على المدراء بالمجلس للذين سيقومون برقابة أكبر خصوصا إذا كانوا مدراء غير تنفيذيين فسيجبرون الإدارة على الإفصاح بشكل أوسع.
- يفصح مجلس الإدارة في تقريره عن الوضع المالي للشركة، معلومات عن أهداف الشركة، بالإضافة إلى النشاط الحالي والمستقبلي له، وكذلك التغيرات التي طرأت خلال السنة المالية، وكذا التي حدثت على مستوى المراكز الإدارية.
 - يعتبر مجلس الإدارة مسؤولا مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين عن التقييم الإداري، ويجب أن يقدم مجلس الإدارة تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل عام في شكل تقرير سنوي، عادة ما يتناول التقرير ذاته معالجة الحسابات السنوية للشركة والتي تم إعدادها بواسطة إدارة الشركة وتم مراجعتها بواسطة مراجعين خارجيين.

توصيات:

- ضرورة تقييم مجالس إدارات الشركات بشكل دوري ومستمر مما يزيد من فعالية أداء المجلس.
- تحسيس الشركات بأهمية التوسع في الإفصاح الإلكتروني لإتاحة المعلومة لكافة المستخدمين.
- ضرورة إصدار بعض اللوائح المتعلقة بالقواعد السليمة لعمل أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية.
- ضرورة قيام مجلس إدارة الشركات الجزائرية بإعداد مؤشر للإفصاح تلتزم به الشركات وتحديد عقوبات في حالة مخالفة ذلك.

7. قائمة المراجع:

قائمة المراجع

- F, N., & Shehata. (2014). Theories and determinante of Voluntary Disclosure Accounting and finance. *Research Journal*, 19.
- Vigliano, M. H. (2007). Contrôle exercé par le Conseil d'administration et rémunération des dirigeants : réplique de la recherche de Boyd (1994) au contexte français. 21.

- إبراهيم، م. ا. (2015). دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الأستثمار-دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا 130، 131.
- الدين، ب. ق. (2019). دور مجلس الإدارة في تفعيل نظم حوكمة الشركات -دراسة حالة مجالس الإدارة في الشركات. سيدي بلعباس.
- العكر، م. ب. (2010). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني -دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية. جامعة الشرق الأوسط.
- المريضي، ه. ب. (2016). مسؤولية أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة في إطار حوكمة الشركات وفقا للنظام السعودي.
- أميرة، ف. (2018). إنعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. ملتقى وطني حول تطور المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية. p. 13.
- جوده، ف. ع. (2008). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية، دراسة حالة بنك فلسطين. غزة.
- حسين، ب. ط. &، بوطلاعة، م. (2012, 5 06/07). دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. لتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. p. 9.
- سحنون، ج. ا. (2018). الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية 524، 525.
- سفير، م. (2015). أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات -دراسة ميدانية لحالة الجزائر. -الجزائر. 3.
- سليمان، م. م. (2008).
- سليمان، م. م. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمدبرين التنفيذيين. مصر: الدار الجامعية.
- عاشور، ع. ز. (2008). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01دراسة تحليلية من وجهة نظر مدقي الحسابات في فلسطين. الجامعة الاسلامية غزة.

عيادي, ع. ا. (2013/ 2014). جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية. الشلف.

كمال, ق. & ,سعود, و. (2016). دور مجلس الإدارة في ظل تبني الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الإقتصادية -دراسة حالة بنك البركة الاسلامي. مجلة محكمة معارف. 236 ,

محمد, بي. أ. (2016). دور أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة في ضوء مفهوم حوكمة الشركات. دار النهضة العربية.

نسيمة, غ. & ,مخفي, أ. (2018, 10 30). تطبيق آليات حوكمة الشركات وانعكاساتها على سياسات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. ملتقى وطني حول الاطار المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية. p. 4 ,